الأمم المتحدة
A/RES/62/186
Distr.: General
31 January 2008
الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون
البند ٥٢ (ج) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/62/417/Add.3*)]

٦٢/١٨٦ – الديون الخارجية والتنمية: نحو حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٨/٢٠٣ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٣ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/١٨٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/١٨٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ المتعلقة بأزمة الديون الخارجية والتنمية،

وإذ تشير أيضا إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ووثيقته الختامية[(١)] التي تسلم بأن التمويل بديون يمكن تحملها عنصر مهم لحشد الموارد للاستثمار العام والخاص،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية المعتمد في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[(٢)]،

وإذ تشير إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(٣)]،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

---

(١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) انظر القرار ٥٥/٢.

(٣) انظر القرار ٦٠/١.

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣،

وإذ تؤكد من جديد أن على كل بلد أن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته، وأنه ليس من قبيل المغالاة التأكيد على دور السياسات الوطنية واستراتيجيات التنمية، بما في ذلك ما يسري منها في مجال إدارة الدين، في تحقيق التنمية المستدامة، وإذ تعترف بضرورة إكمال الجهود الوطنية ببرامج عالمية داعمة وتدابير وسياسات ترمي إلى توسيع نطاق الفرص الإنمائية المتاحة أمام البلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة الاحترام للسيطرة الوطنية على زمام الأمور وللاستراتيجيات والسيادة الوطنية،

وإذ تشدد على أن القدرة على تحمل الديون أمر أساسي لدعم النمو، وإذ تبرز أهمية القدرة على تحمل الديون وفعالية إدارة الدين في الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية الوطنية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وأنه ينبغي للبلدان توجيه تلك الموارد المالية المفرج عنها عن طريق تخفيف عبء الدين، وبخاصة عن طريق خفض الدين وإلغائه، نحو أنشطة تتسق والقضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تلاحظ مع التقدير ما قامت به المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين والجهات المانحة الثنائية من التخفيف بصورة كبيرة من عبء الديون المستحقة على اثنين وعشرين بلدا من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي بلغت نقطة الإكمال في إطار المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون[٤]،

وإذ تلاحظ مع الارتياح تحسن حالة الديون الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وإن كان القلق يساورها بشأن وجود عدد من البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل لا تزال تواجه صعوبات في إيجاد حل دائم لمشاكلها المتعلقة بالديون الخارجية، الأمر الذي يمكن أن يضر بالتنمية المستدامة فيها،

وإذ ترحب بأن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين مكنتا البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من زيادة إنفاقها على الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الاجتماعية، بما يتماشى والأولويات

---

(٤) من المتوقع أن يؤدي تخفيف عبء الدين بموجب المبادرتين إلى تخفيض أرصدة ديون ٢٩ بلدا من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي بلغت نقطة البت بنسبة ٩٠ في المائة تقريبا. "حالة تنفيذ المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين"، من إعداد موظفي المؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق النقد الدولي (آب/أغسطس ٢٠٠٦).

والخطط الإنمائية الوطنية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تؤكد أهمية التصدي للتحديات التي تواجهها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تلاقي صعوبات في بلوغ نقطة الإكمال في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وإذ تعرب عن القلق لأن بعض البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لا تزال ترزح تحت أعباء ديون ثقيلة، وعليها أن تتجنب تراكما جديدا لأعباء ديون لا يمكن تحملها بعد بلوغ نقطة الإكمال في إطار هذه المبادرة،

واقتناعا منها بأن تعزيز فرص وصول السلع والخدمات التي تهتم البلدان النامية بتصديرها إلى الأسواق يسهم بشكل كبير في قدرة تلك البلدان على تحمل الديون،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٥]؛

٢ - **تشدد** على الأهمية البالغة لإيجاد حل فعال وشامل ودائم في الوقت المناسب لمشاكل ديون البلدان النامية، لأن تمويل الديون وتخفيف عبئها بإمكانهما أن يساهما في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية؛

٣ - **تشدد أيضا** على وجوب تقاسم الدائنين والمدينين المسؤولية عن الحيلولة دون نشوء حالات يتعذر فيها تحمل الديون؛

٤ - **تكرر التأكيد** على أن القدرة على تحمل الديون تتوقف على تضافر الكثير من العوامل على الصعيدين الدولي والوطني، وتشدد على ضرورة الاستمرار في مراعاة الظروف الخاصة بكل بلد والأثر المترتب على الصدمات الخارجية عند تحليل القدرة على تحمل الديون، وتبرز ضرورة عدم استخدام أي مؤشر بمفرده للتوصل إلى أحكام نهائية بشأن القدرة على تحمل الديون، ومع التسليم، في هذا الصدد، بالحاجة إلى استخدام مؤشرات شفافة وقابلة للمقارنة، تدعو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن يأخذا في اعتبارهما، لدى تقييمهما مسألة القدرة على تحمل الديون، التغيرات الجوهرية الناجمة عن أمور عدة، منها الكوارث الطبيعية والصراعات والتغيرات في توقعات النمو على الصعيد العالمي أو في شروط التبادل التجاري، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، وكذلك التغيرات الناجمة عن تأثير التطورات في الأسواق المالية، وأن يواصلا تقديم معلومات بشأن هذه المسألة من خلال منتديات التعاون القائمة، بما فيها المنتديات التي تشترك فيها الدول الأعضاء؛

---

(٥) A/62/151.

٥ - **تشدد** على أن القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل تتوقف على جملة أمور، منها النمو الاقتصادي وحشد الموارد المحلية والتوقعات المتعلقة بصادرات البلدان المدينة، وبالتالي فهي تتوقف على تهيئة بيئة دولية مؤاتية للتنمية، وإحراز تقدم في اتباع سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي، ووضع أطر تنظيمية شفافة وفعالة، وتحقيق نجاح في مواجهة المشاكل الهيكلية للتنمية؛

٦ - **تلاحظ مع التقدير** التقدم المحرز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، وتدعو إلى تنفيذهما بالكامل وفي الوقت المناسب وإلى توفير موارد إضافية لكفالة عدم تقليص القدرة المالية للمؤسسات المالية الدولية، وتؤكد ضرورة مشاركة جميع الدائنين على قدم المساواة، بمن فيهم الدائنون من خارج نادي باريس والدائنون التجاريون؛

٧ - **تشدد**، في هذا الصدد، على أن تخفيف عبء الدين ليس بديلا عن مصادر التمويل الأخرى؛

٨ - **تحث** الجهات المانحة على كفالة أن تكون التزاماتها إزاء المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين والمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون مكملة لتدفقات المعونة القائمة، وتشدد على أنه لا بد للجهات المانحة من تقديم تعويض كامل على أساس التقاسم المنصف للأعباء الناجمة عن التكاليف التي تتكبدها المؤسسات المالية ذات الصلة فيما يتعلق بالمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، وتدعو إلى مواصلة دعم البلدان من أجل إتمام العملية التي تجري في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتشجع جميع الأطراف، الدائنة والمدينة على السواء، على أن تفي بالتزاماتها في أسرع وقت ممكن بهدف إتمام عملية تخفيف عبء الدين؛

٩ - **تلاحظ مع القلق** أنه، على الرغم من التقدم الذي تحقق، لم تتمكن بعض البلدان التي بلغت نقطة الإكمال الخاصة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون من إدامة قدرتها على تحمل الديون، وتؤكد أهمية تشجيع الاقتراض والإقراض بشكل مسؤول وضرورة مساعدة تلك البلدان على إدارة عمليات الاقتراض التي تقوم بها وتجنب تراكم ديون يتعذر تحملها، بوسائل منها بناء القدرات في مجال إدارة الدين واستخدام المنح والقروض التساهلية، وتبرز الدور المهم الذي يؤديه الإطار المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للقدرة على تحمل الديون بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل في توجيه القرارات المتصلة بالاقتراض والإقراض، وتشجع على مواصلة استعراض هذا الإطار بالمشاركة الكاملة للحكومات المقترضة، على نحو يتسم بالانفتاح والشفافية؛

١٠ - **تشجع** على مواصلة تحسين تبادل المعلومات على أساس طوعي فيما بين جميع الدائنين والمقترضين بشأن عمليات الاقتراض والإقراض؛

١١ - **تكرر دعوتها** البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى إبقاء مجمل الآثار المترتبة على إطار القدرة على تحمل الديون بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل قيد الاستعراض، وتدعو إلى توخي الشفافية في حساب التقييمات الخاصة بالسياسات العامة للبلدان والتقييمات المؤسسية، وتحيط علما بالكشف عن تقديرات أداء البلدان التي أعدتها المؤسسة الإنمائية الدولية والتي تشكل جزءا من هذا الإطار؛

١٢ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتشجع تلك الجهود، وتهيب بهذه البلدان أن تواصل تعزيز سياساتها الداخلية وإدارتها الاقتصادية، بوسائل من بينها استراتيجيات الحد من الفقر، وأن تهيئ بيئة محلية مؤاتية لتنمية القطاع الخاص وتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر، بما في ذلك وضع إطار مستقر للاقتصاد الكلي وإيجاد أنظمة شفافة ومسؤولة في مجال المالية العامة وإشاعة مناخ سليم للأعمال التجارية ومناخ استثماري يمكن التنبؤ بها، وتدعو، في هذا الصدد، الدائنين من القطاعين الخاص والعام على السواء الذين لا يشاركون حتى الآن بالكامل في المبادرتين المتعلقتين بتخفيف عبء الدين إلى زيادة مشاركتهم بقدر كبير، بوسائل من بينها معاملة البلدان المدينة التي أبرمت اتفاقات مع الدائنين للتخفيف من عبء الدين الذي يمكن تحمله معاملة مماثلة قدر الإمكان، وتدعو مؤسسات التمويل الدولية والجهات المانحة إلى مواصلة تقديم التمويل الملائم وبشروط ميسرة بالقدر الكافي؛

١٣ - **تؤكد** أن تخفيف عبء الدين يمكن أن يؤدي دورا أساسيا في الإفراج عن موارد ينبغي توجيهها نحو أنشطة تتسق والقضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وتحث، في هذا الصدد، البلدان على أن توجه الموارد التي أفرج عنها من خلال تخفيف عبء الدين، وبخاصة من خلال إلغاء الدين وخفضه، إلى تحقيق تلك الأهداف؛

١٤ - **تدعو** إلى النظر في اتخاذ تدابير ومبادرات إضافية ترمي إلى كفالة القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال زيادة التمويل القائم على المنح، وفي إلغاء ما نسبته ١٠٠ في المائة من الديون المتعددة الأطراف والثنائية الرسمية المستوفية الشروط المستحقة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والقيام، عند الضرورة وعلى أساس كل حالة على حدة، بتخفيف عبء الدين أو إعادة هيكلته إلى حد كبير لفائدة البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل غير القادرة على تحمل عبء ديونها التي لا تشملها المبادرة

المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وكذلك استكشاف آليات من أجل التصدي على نحو شامل لمشاكل ديون تلك البلدان؛

١٥ - **تشجع** نادي باريس على أن يراعي، عند معالجة مسألة ديون البلدان المدينة المنخفضة والمتوسطة الدخل التي لا تشملها المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، قدرة تلك البلدان على تحمل ديونها في الأجل المتوسط إلى جانب الثغرات التي تواجهها في التمويل، وتحيط علما مع التقدير بنهج إيفيان الذي يتبعه نادي باريس في وضع شروط لتخفيف عبء الدين مكيفة حسب الاحتياجات الخاصة للبلدان المدينة، مع الإبقاء على عملية إلغاء الدين بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

١٦ - **تؤكد** ضرورة المعالجة الفعالة لمشاكل ديون البلدان النامية المتوسطة الدخل، وتؤكد، في هذا الصدد، أهمية نهج إيفيان الذي يتبعه نادي باريس، بوصفه وسيلة عملية لمعالجة هذه المسألة، وتلاحظ تركيز الإطار الحالي للقدرة على تحمل الديون الذي يستعمل لتحليل حالة الديون الخاصة بالبلدان المتوسطة الدخل على ديناميات الديون المتوسطة الأجل بصفة أساسية؛

١٧ - **تلاحظ** أن عدة بلدان نامية قد تمكنت من خفض دينها العام الخارجي عن طريق زيادة إصدار سندات قروض محلية، من أجل سداد الالتزامات المترتبة عليها بالعملات الأجنبية، وتدرك أنه على الرغم من أن هذا التحول في هيكل الدين يخفض كثيرا من مخاطر الصرف الأجنبي المرتبطة بالتزامات الدين العام، فإن مستويات الدين المحلي يمكن أن توجد تحديات أخرى بالنسبة لإدارة الاقتصاد الكلي والقدرة على تحمل الدين العام، وتدعو إلى تعزيز القدرة على إدارة المستويات الجديدة للدين المحلي من أجل المحافظة على القدرة على تحمل مجمل الدين العام؛

١٨ - **تلاحظ أيضا** أن بعض البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل التي لا تشملها المبادرتان الحاليتان لتخفيف عبء الدين تواجه أيضا قيودا خاصة في حشد الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا؛

١٩ - **تدعو** الدائنين والمدينين إلى أن يواصلوا، عند الضرورة وعلى أساس كل حالة على حدة، استخدام آليات من قبيل عمليات مقايضة الديون من أجل التخفيف من عبء ديون البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تنوء بعبء ديون لا تستطيع تحملها وغير مؤهلة للاستفادة من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتحيط علما بمناقشات نادي باريس وتقييمه لمقترح ”تبديل الديون بأسهم في مشاريع الأهداف الإنمائية للألفية“؛

٢٠ - **تؤكد** ضرورة مواصلة اتخاذ تدابير فعالة، من المستحسن أن تكون في نطاق الأطر القائمة، من أجل معالجة مشاكل ديون أقل البلدان نموا، بطرق من بينها إلغاء الديون الثنائية والمتعددة الأطراف المستحقة على أقل البلدان نموا لدائنين من القطاعين العام والخاص على حد سواء؛

٢١ - **تدعو** البلدان المانحة إلى أن تواصل، آخذة التحليلات الخاصة بقدرة كل بلد على حدة على تحمل الديون في الاعتبار، جهودها من أجل زيادة المنح الثنائية للبلدان النامية التي يمكن أن تسهم في القدرة على تحمل الديون في الأجلين المتوسط والطويل، وتسلم بضرورة تمكين البلدان من الاستثمار في عدة قطاعات، منها الصحة والتعليم، مع المحافظة في الوقت نفسه على القدرة على تحمل الديون؛

٢٢ - **تلاحظ** أن وكالات التقدير الائتماني تقوم بدور مهم في تحديد فرص وصول البلدان إلى الأسواق الدولية لرؤوس الأموال وتكاليف الاقتراض منها، وتهيب، في هذا الصدد، بالمؤسسات المالية والمصرفية الدولية أن تنظر في تعزيز شفافية آليات تقدير المخاطر، وتلاحظ أنه ينبغي لتقييمات المخاطر المتصلة بالكيانات ذات السيادة التي يجريها القطاع الخاص أن تزيد إلى أقصى حد من استخدام مقاييس دقيقة وموضوعية وشفافة، الأمر الذي يمكن تيسيره من خلال توفير بيانات وتحليلات عالية الجودة؛

٢٣ - **ترحب** بجهود المجتمع الدولي وتهيب به إبداء المرونة، وتؤكد ضرورة مواصلة تلك الجهود في مساعدة البلدان النامية بعد انتهاء الصراع، ولا سيما البلدان المثقلة بالديون والفقيرة، على إنجاز خطوات التعمير الأولى اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

٢٤ - **ترحب أيضا** بالجهود التي يقوم بها الدائنون وتدعوهم إلى إبداء المرونة تجاه البلدان النامية المتضررة من الكوارث الطبيعية، على أساس كل حالة على حدة، لتمكينها من التصدي لشواغلها المتعلقة بالديون؛

٢٥ - **ترحب كذلك** بجهود المجتمع الدولي وتهيب به أن يدعم بناء القدرات المؤسسية في البلدان النامية من أجل إدارة الأصول والخصوم المالية وأن يعزز إدارة الديون التي يمكن تحملها بوصف ذلك جزءا مكملا لاستراتيجيات التنمية الوطنية؛

٢٦ - **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى القيام، بالتعاون مع اللجان الإقليمية ومصارف التنمية وغيرها من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ذات الصلة وأصحاب المصلحة المتعددين المعنيين، بمواصلة التعاون

فيما يتصل بأنشطة بناء القدرات في البلدان النامية في مجال إدارة الدين والقدرة على تحمل الديون؛

٢٧ - **تدعو** المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، إلى مواصلة الجهود الرامية إلى زيادة الدعم المالي فيما يتعلق بأنشطة بناء القدرات للبلدان النامية في مجال إدارة الدين والقدرة على تحمل الديون، وتشجع البلدان على إيجاد نظم لإدارة الدين تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة؛

٢٨ - **تهيب** بجميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة اتخاذ التدابير والإجراءات الملائمة لتنفيذ التزامات واتفاقات وقرارات المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وبخاصة ما يتعلق منها بمسألة مشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية، وتدعو مؤسسات بريتون وودز والقطاع الخاص إلى القيام بذلك؛

٢٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وأن يضمن ذلك التقرير تحليلا شاملا وموضوعيا لحالة الديون الخارجية ومشاكل خدمة الديون التي تواجه البلدان النامية، واستعراضا للجهود المبذولة لبناء القدرة على إدارة الدين، ولا سيما الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة؛

٣٠ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والستين، في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''، بندا فرعيا بعنوان ''الديون الخارجية والتنمية: نحو حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية''.

الجلسة العامة ٧٨
١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧